



أثر الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر: دراسة باستخدام نماذج التكامل المشترك خلال الفترة (1990 – 2017)

The Impact of Public Spending on Indicators of Economic Stability in Algeria: a Study Using Common Integration Models During the Period (1990 – 2017)

د. أحمد العيش، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

د. عبد الصمد بوشنه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

2021/06/15	تاريخ النشر:	2021/05/23	تاريخ القبول:	2021/04/22	تاريخ الإرسال:
الكلمات المفتاحية		الملخص			
نفقات عامة ؛ استقرار اقتصادي ؛ مربع كالدور ؛ تكامل مشترك.		تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990 – 2017. وذلك من خلال قياس أثر متغير الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الممثلة بمربع كالدور كأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وكذلك دراسة تطور النفقات العامة ومدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية: معدل النمو الاقتصادي؛ معدل التضخم؛ معدل البطالة؛ ووضع ميزان المدفوعات، وقد استخدمت هذه الدراسة نماذج التكامل المشترك حيث تم تطبيق منهجية جوهانسن لاختبار علاقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وقد أظهرت النتائج أن جميع السلاسل الزمنية لا تتميز بالاستقرار إلا بعد أخذ الفروق الأولى، أي أنها من النوع I(1)، كما أكد اختبار جوهانسن لتكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.			
Abstract			Keywords		
This study aims to determine the role of public spending in achieving economic stability in Algeria during the period 1990-2017. By measuring the effect of the public spending variable on indicators of economic stability represented by the Caldor box for the objectives of the macroeconomic policy, as well as studying the development of public expenditures and the extent of their impact on macroeconomic indicators Economic growth rate, inflation rate, unemployment rate, and balance of payments status. This study used joint integration models where the Johansen methodology was applied to test the relationship of joint integration and the error correction model. The results showed that all chains The intention is not characterized by stability only after taking the first differences, ie it is of the type I (1), as confirmed Johansen test joint integration on a long-term equilibrium relationship between the variables.			Public Expenditures; Economic Stability; Square as a Role; Shared Integration		
JEL Classification Codes : E62 ؛ C62 ؛ E61 ؛ C22.					

المؤلف المرسل: أحمد العيش، الإيميل: kalillaiche1991@gmail.com

1. مقدمة:

أصبح تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من بين الأهداف الأساسية للنظم الاقتصادية وواضعي السياسة الاقتصادية، ولقد ثار جدل كبير بين الاقتصاديين حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أن الكثير منهم أجمعوا على أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ولقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بعدا آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في التوازن في ميزان المدفوعات، وبإضافة هذا البعد يكتمل المربع الذي يعطينا صورة عن وضعية الاستقرار الاقتصادي والذي يسمى أيضا بمربع أهداف السياسة الاقتصادية، ويطلق عليه اصطلاحا المربع السحري لكالدور، ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات على وعي تام بمسؤوليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومستعدة للتدخل الاقتصادي بشتى أدوات السياسة الاقتصادية لمكافحة اختلاله.

ويعد الإنفاق الحكومي بصفة خاصة في الوقت الراهن أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما يعد مؤشرا رئيسيا يستدل بواسطته على طبيعة السياسة الاقتصادية (عبد الحميد، 2010، الصفحات 35-36).

والسياسة المالية في الجزائر تتوفر على مكانة خاصة وأهمية كبرى لدى صناع السياسة الاقتصادية، بالنظر لتوفرها على الأدوات التي بإمكانها مجابهة مختلف الاختلالات التي تشهدها التوازنات الكبرى والتي تبرز في شكل: تدهور النمو الاقتصادي الذي يعاني من ضعف معدلاته بين الحين والآخر، وكذلك تفاقم مشكلة البطالة التي بلغت مستويات مقلقة خلال عقد التسعينات، وارتفاع معدلات التضخم رغم الدعم الحكومي وضعف مستويات الأجور، إضافة إلى اختلال التوازن الخارجي والذي يتجسد في العجز الذي يسجل على مستوى ميزان المدفوعات، خاصة خلال الفترات التي تتراجع فيها أسعار البترول (عوامر، 2019، الصفحات ك - ل).

1.1. إشكالية الدراسة:

إن هذه الدراسة تسعى لاختبار مدى قدرة أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي من خلال تقدير أثر الإنفاق العام على متغيرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم)، وبذلك فإن إشكالية الدراسة تبرز على النحو التالي:

ما هي الآثار الناتجة عن زيادة في النفقات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة 1990-2017؟

2.1. فرضيات الدراسة:

بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية ووفقا للدراسات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- للسياسة المالية دور هام في التأثير على النشاط الاقتصادي، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني من ضعف الإنتاج وضعف القطاع الخاص؛

- إن الزيادة الحاصلة والمتزايدة في النفقات العامة ستولد آثارا موجبة على النمو الاقتصادي، معدلات التضخم ومستويات التشغيل؛

- إن المحطات الرئيسية التي عرفها الاقتصادي الجزائري، ستؤدي إلى بروز اختلافات جوهرية في النتائج القياسية لآثار السياسة الإنفاقية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؛

- توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين معدل الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي؛

3.1. الدراسات السابقة:

• **دراسة (Magda Kandi, 2000):** هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى فعالية السياستين المالية والنقدية كسياسات جانب الطلب الداعمة للاستقرار الاقتصادي، وذلك في إطار المساهمة في الجدل الدائر حول أولوية السياسة الاقتصادية ما بين دعم استقرار الدورة الاقتصادية أو تعزيز النمو على المدى الطويل. أظهرت النتائج قصورا في استجابة الطلب الكلي للارتفاع في الإنفاق العام وعرض النقود بسبب عدم التناسق الموجود من جهة الطلب (أثر الإزاحة وفرضية التكافؤ) أو من جهة العرض (مرونة الأسعار)، وأن فعالية سياسات جانب الطلب تتحدد بوضعية الدورة الاقتصادية أين تعتبر وضعية الانكماش أكثر ملائمة لفعالية هذا الاتجاه للسياسة الاقتصادية. ومن هذا المنطلق فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن ضعف فعالية السياستين المالية والنقدية على المدى القصير يتطلب ضرورة توجيهها بما يخدم نمو الاقتصاد على المدى الطويل من خلال ضبط نمو الإنفاق العام وعرض النقود؛

• **دراسة (Ethan Ilzetzki et al, 2013):** هدفت هذه الدراسة لمعرفة آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي ضمن تكتلات اقتصادية، حيث شملت عينة الدراسة 44 دولة منها 20 دولة ذات دخل مرتفع و24 دولة نامية، توصلت نتائج الدراسة إلى أن تأثير النفقات الحكومية على النشاط الاقتصادي هو بطيء جدا، الأمر الذي يثير التساؤلات بشأن جدوى السياسة المالية في تحقيق الاستقرار في المدى القصير، أما على المدى الطويل فقد اختلفت النتائج، وذلك تبعا لطبيعة وخصائص اقتصاديات الدول محل الدراسة، ففي الدول ذات الدخل المرتفع يكون أداء السياسة المالية فعالا، عكس البلدان النامية التي يكون فيها المضاعف السياسي المالي سلبيا؛

• **دراسة (خربوش مصطفى، 2015):** هدفت هذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين معدلات البطالة، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2013) وذلك باستخدام منهجية التكامل، اختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ، وقد توصل الباحث إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل من معدل التضخم، البطالة، والناتج الداخلي الخام، لكن بعد تطبيق الفروق الأولى أصبحت السلاسل مستقرة، ومن خلال تطبيق طريقة johanson توصل الباحث إلى إمكانية وجود علاقة تكامل مترامن واحدة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كما توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بينهما، وبعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجد أن الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 32.41% في كل سنة؛

• **دراسة (ميهوب مسعود، 2017):** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مجموعة من الأهداف من خلال توضيح المعايير والأدوات المتبعة لتحقيق أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي (تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي)،

وكذلك محاولة معرفة اتجاهات تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الإنفاقية الكبرى، وذلك عن طريق الاستكشاف التجريبي القياسي لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، ومعرفة محددات تلك المؤشرات في ضوء الإصلاحات الاقتصادية؛

• **دراسة (روشو عبد القادر، راتول محمد، 2017):** هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي للجزائر خلال الفترة (2001-2017)، وذلك من خلال استعراض وضعية مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة في معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم ووضعية ميزان المدفوعات. وقد خلصت الدراسة إلى فكرة مفادها أن السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة قد اعتمدت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي دون العرض الكلي لذلك أصبح الجهاز الإنتاجي الوطني غير قادر على مسايرة هذا الحجم المتزايد من الإنفاق العمومي لضعف طاقته الإستيعابية.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 مفهوم النفقة العامة وتقسيماتها: للنفقة العامة تعاريف عديدة ومختلفة يمكن عرضها كما يلي:

✓ النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة (الخطيب وشامية، 2008، صفحة 53)؛

✓ النفقات العامة تعني كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة (فليح، 2008، صفحة 89)؛

✓ تعرف النفقة العامة كذلك على أنها "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة (محززي، 2003، صفحة 65).

ويتضح من هذه التعاريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث أركان أو عناصر وهي العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي، أما العنصر الثاني النفقة العامة تصدر من الدولة أو أي شخص معنوي وأخيرا العنصر الثالث النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة (بن عزة، 2015، صفحة 18).

2.2 **تقسيمات النفقات العامة:** بالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي الذي تُظهره موازنات الدولة، إلا أنه يمكن تقسيم النفقات العامة إلى التقسيم الوظيفي للنفقات العامة؛ وأيضا حسب دوريتها وانتظامها في الموازنة العامة؛ كذلك حسب نطاق سريانها؛ وتبعاً لآثارها في الإنتاج القومي. (الوادي، 2015، صفحة 120)

3.2 **مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي:** إن مصطلح الاستقرار يعتبر من المفاهيم القديمة في الفكر الاقتصادي، وقد أثار جدلا كبيرا بين المفكرين الاقتصاديين، وتعددت المفاهيم بخصوصه من حيث نوع الاستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه، ففي البداية كان يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة

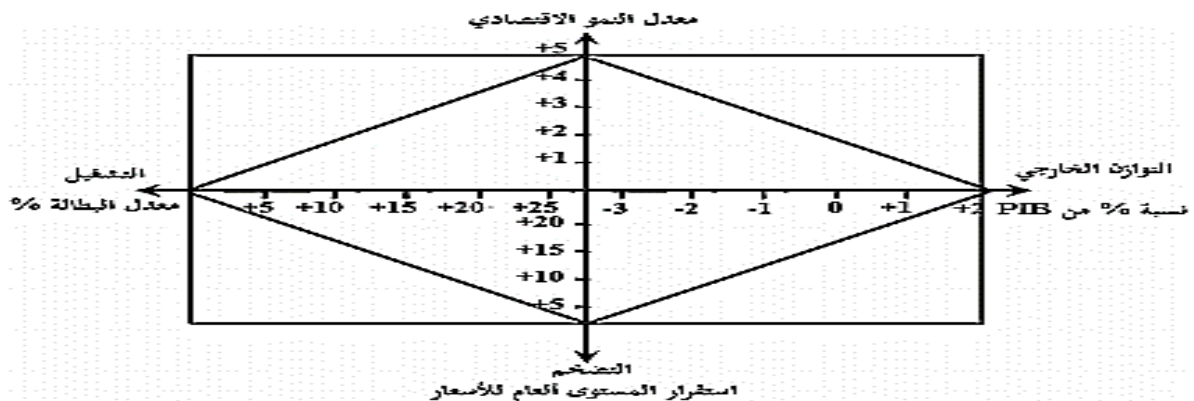
من الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وبعد تعرض موازين مدفوعات معظم دول العالم إلى إختلالات عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى، نتيجة خروج تلك الدول عن قاعدة الذهب وبعد أن أنهت الولايات المتحدة الأمريكية علاقة الدولار بالذهب خلال فترة السبعينات، أضاف الفكر الاقتصادي مفهوم الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية يتعلق باستقرار ميزان المدفوعات، وبالتالي أصبح الاستقرار الاقتصادي يشمل بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتشغيل الكامل للموارد، استقرار ميزان المدفوعات.

إن استقرار المستوى العام للأسعار وتوازن ميزان المدفوعات يجب أن يتم في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل، مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة ولذلك اتسع مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأصبح يشير إلى الرقابة على الاقتصاد ككل.

ومنه يمكن القول بأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها في إطار سياساتها الاقتصادية الكلية رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية، ويعني هذا الهدف باختصار: تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي التوصل إلى أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الوطني وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة (ميهوب، 2017، الصفحات 7-8).

ويعتبر أيضا الاستقرار الاقتصادي في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة تشكل في مجملها مؤشرات للاستقرار الاقتصادي الكلي، أي أنه يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي بأنه: "تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة من التضخم وتحقيق معدلات نمو موجبة ومعدلات بطالة منخفضة وكذا الاستقرار والتوازن في ميزان المدفوعات." ويمكن ترجمة الاستقرار الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01): أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وفقا لمنظور مربع كالدور السحري



المصدر: محمد راتول، صلاح الدين كروش (2014)، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ص 92.

إن المفهوم النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة وذلك لاختلاف الهيكلة الاقتصادية لكل منهما، فالاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل مع

الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في الأسعار أما في الدول النامية فان هذا المفهوم يرتبط بشكل كبير بالتجارة الخارجية وذلك لما تعانيه هذه الدول من اختلالات في بنيتها الاقتصادية (روشو وراتول، 2017، صفحة 102).
أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس وجود فجوة في الموارد المحلية أو إختلالات في نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الوطنية، وبعبارة أدق يحدث الاختلال الداخلي عندما يتحرك الاقتصاد إما بصورة تتجاوز الناتج الممكن أو تقل عنه، أي أن هناك علاقة وطيدة بين الاستقرار الكلي الداخلي والاستقرار الخارجي، وذلك أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي يؤدي حتما إلى عدم استقرار كلي خارجي، وفي كل الأحوال فان من أسباب عدم الاستقرار الداخلي هو عدم التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، بمعنى عد كفاية الموارد الداخلية للعملية الاستثمارية ومن هنا تلجأ الدولة إلى الموارد الخارجية، وفي هذه المرحلة يظهر الاختلال أو عدم الاستقرار الكلي الخارجي.

4.2. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية):

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه تم تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور وهي: تحقيق معدل نمو مرتفع؛ محاربة البطالة وتوفير الشغل؛ تحقيق التوازن الخارجي؛ محاربة التضخم (قدي، 2003، صفحة 33)؛ لذلك سوف نقوم بإعطاء صورة مبسطة وواضحة عن هذه الأهداف بغرض استعمالها كمؤشرات للاستقرار الاقتصادي الكلي.

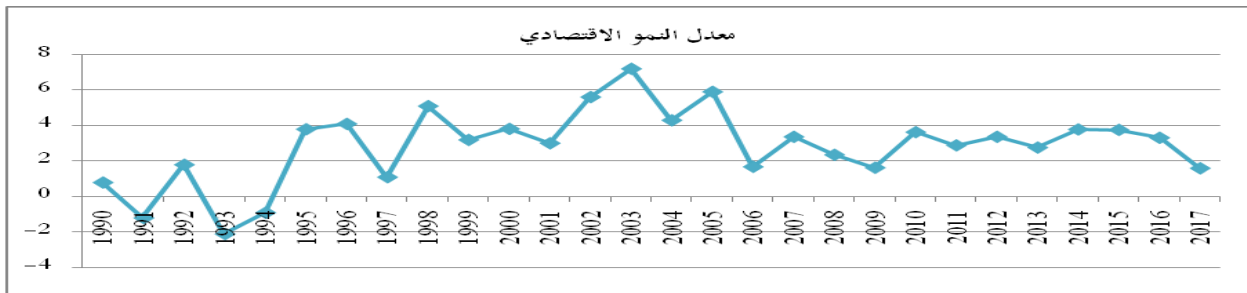
4.2.1. البحث عن النمو الاقتصادي:

وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو. وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يتحقق من تحقيق زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن (عبد المطلب، 2010، صفحة 299)، وتجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج ويسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج الفعلي بفجوة أو كمن OKUN. فجوة أو كمن OKUN = الناتج المحلي الخام الكامن - الناتج المحلي الخام الفعلي.

أ. تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

تتغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر الأوضاع الاقتصادية السائدة والمتعلقة أساسا بأسعار المحروقات، فالجزائر تعتمد على اقتصاد ريعي والمعتمد على المحروقات، وحتى الإصلاحات التي سعت لها الجزائر وأنجزتها لم تخرجها من التبعية للمحروقات (العربي وبوري، 2017، صفحة 203)، الشكل التالي يوضح تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

الشكل رقم (02): تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Exel.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة 1991-2017، حيث أن الفترة الأولى الممتدة من سنة 1991 إلى غاية سنة 1994 عرف معدل النمو انخفاضا ملحوظا حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة -0.31% وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، أما المرحلة الثانية والممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2001 فقد شهدت نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو سنة 1995 إلى 3.97% ثم انخفض إلى 1.09% سنة 1997، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 3.55% ، وهذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وتعدد الوصفات التي قدمها صندوق النقد الدولي (عبد الحميد، 2010، صفحة 237)، وبداية من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 3.008% سنة 2001 إلى 7.20% سنة 2003 وهو أكبر معدل وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا راجعا أساسا إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الجزائري حتى إلى غاية سنة 2014، حيث نلاحظ انخفاضا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى أن وصل سنة 2017 إلى 1.60% وذلك بسبب تراجع أسعار النفط.

رغم كون النمو الاقتصادي موجب إلا أنه لم يتحقق إلا بفضل العوامل الخارجية، بينما تظل إنتاجية عوامل الإنتاج سالبة في الجزائر منذ 20 سنة، إذ حسب دراسة لصندوق النقد الدولي في تقريره لشهر مارس سنة 2003، أن المشكل لا يكمن في نقص الاستثمار المادي والرأس المال البشري واللذان تطورا أكثر من تطور الإنتاج، ويبقى تفسير واحد هو النمو السالب للإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بسبب الاستعمال غير الفعال لعوامل الإنتاج، وبالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بمعطيات خارجية متعلقة أساسا بأسعار المحروقات، وقد أكد الصندوق النقد الدولي أن الجزائر تحتاج إلى تحقيق نمو في غير قطاع المحروقات بمعدل لا يقل عن 5% سنويا (العربي و بوري، 2017، صفحة 203).

4.2.2. ارتفاع حجم العمالة

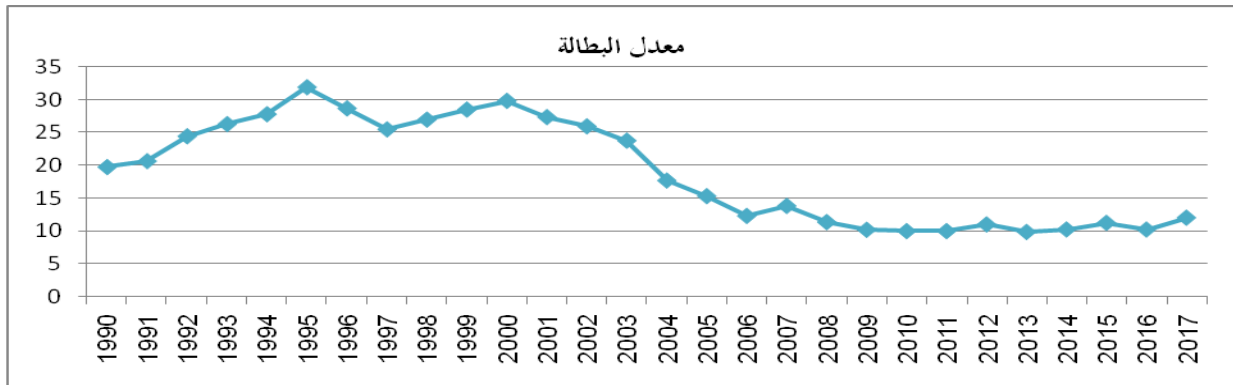
تعتبر البطالة من أهم الظواهر المهددة للتطور الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في أي دولة، وذلك يدفع إلى ضرورة أن تستهدف السياسة الاقتصادية بشكل رئيسي الحد من معدلات البطالة في المجتمع، خصوصا وأن زيادة حجم العمالة يعمل من جهة في الجانب الاقتصادي على تدعيم المقدر الإنتاجية وتعظيم معدلات النمو الاقتصادي، كما يعمل من جهة أخرى في الجانب الاجتماعي على الحد من التفاوت في حجم الدخل وبالتالي تدعيم الإستقرار الاجتماعي.

ويعتبر نجاح السياسة الاقتصادية في الحد من معدل البطالة مرهونا بمدى دقة قياساتها ومراعاتها لتطورات سوق العمل، ومنها على وجه التحديد حجم العمالة النشطة في المستقبل الذي قد يضعف من نتائج السياسة الاقتصادية في الحد من معدل البطالة إذا لم يتم تقديره بشكل حقيقي، إذ يتوجب في هذا الصدد تصحيح معدل البطالة وذلك بأن يضاف لحجم العمالة العاطلة حاليا ما يسمى بـ "حجم العمالة غير الظاهرة" قصد الحصول على الحجم الفعلي للعمالة العاطلة عن العمل وبالتالي تعزيز فعالية السياسة الاقتصادية في الحد من معدل البطالة (بودخدخ، 2015، صفحة 24).

أ. تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

شهدت البطالة في الجزائر عدة تحولات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة على هيكله الاقتصاد الوطني، حيث شهدت تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع بسبب تطبيق إصلاحات على بعض القطاعات ذات العلاقة بالبطالة، لتشهد بعدها استقرار في المرحلة التي شهدت انتعاشا في أسعار النفط، ويمكن توضيح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Exel.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن البطالة شهدت تسجيل معدلات عالية منذ تبني الجزائر للاقتصاد الموجه، حيث عرفت هذه المرحلة بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي ضربت الاقتصاد الجزائري منذ 1986 الناتجة عن انخفاض، وهذه الوضعية فرضت إجراءات قياسية على ديناميكية سوق العمل امتثالا لتوجيهات الصندوق النقد الدولي، من خلال برامج التعديل الهيكلي 1994 والتثبيت الاقتصادي والتي

كانت تتجه نحو تقليص الإنفاق العمومي، من خلال انخفاض الاستثمارات العمومية، إضافة إلى تحرير سوق العمل وجعله مرنا بما يتكيف مع الطلب والعرض، وعليه فإن هذه العوامل أدت إلى غلق الكثير من المؤسسات الاقتصادية وتسريح الكثير من العمال (رقاب، 2018، الصفحات 214-215)، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة من 19.7% سنة 1990 إلى 26.22% سنة 1993 لتشهد بعدها معدل قياسي سنة 1999 بـ 28.44%. وبداية من سنة 2005 أعلنت الحكومة بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني جاء تحت مسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي كان يمتد من 2005 إلى 2009، حيث ساهم هذا البرنامج في استحداث أكثر من اثنين مليون منصب عمل، مما ساهم في انخفاض معدل البطالة من 15.27% سنة 2005 إلى 10.15% سنة 2009، واستكمالا للمخطط السابق قامت الحكومة ببعث عدة مخططات وبرامج، انعكست على سوق العمل حيث انخفض معدل البطالة إلى مستوي قياسي بلغ 9.81% سنة 2013 لترتفع بعد ذلك بشكل طفيف لتصل إلى 11.99% سنة 2017.

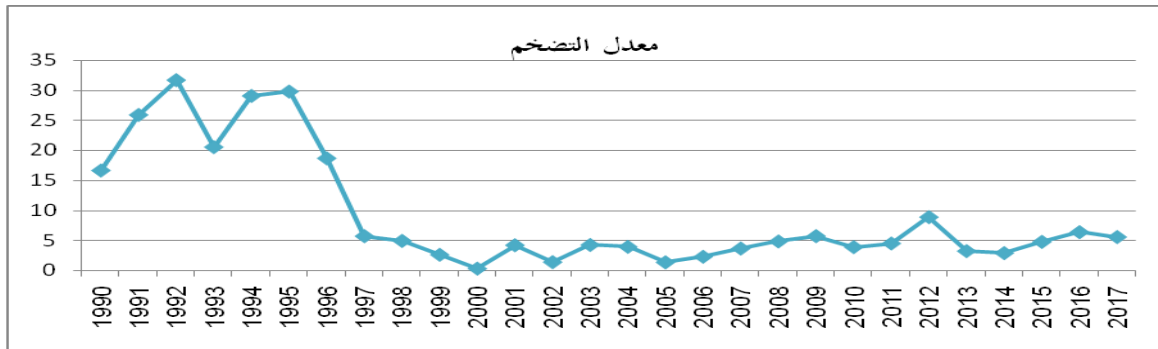
4.2.3. استقرار المستوى العام للأسعار:

يتفق الاقتصاديون وصناع القرار بأن التضخم يعتبر ظاهرة غير مرغوب فيها للسير الحسن للنشاط الاقتصادي بسبب ما يترتب عنها من تكاليف اقتصادية واجتماعية، حيث أنه يساهم إذا كان غير متوقع في الحد من الادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي لما يتسبب فيه من حالة اللايقين حول مستقبل تطورات الأسعار وتزايد الرغبة للاحتفاظ بالنقود بدل ادخارها، كما أنه يساهم إذا كان متوقعا في الحد من السيولة والتأثير سلبا على آلية السعر ومن ثم خفض الكفاءة الاقتصادية، وهذا ما يدفع البنوك المركزية إلى ضبط الجانب النقدي بما يضمن إبقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة (عبد المطلب، 2010، صفحة 297).

أ. تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، فهي نسبية كونها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى بسنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة (بوالكور، 2016، صفحة 48). والشكل التالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017):

الشكل رقم (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1991-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Exel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم قد بلغ مستويات عليا أقصاه كان خلال سنة 1992 حيث بلغ 31.66% ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير الأسعار من جهة، وإلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الجزائر من جهة أخرى، أيضا نلاحظ أن معدل التضخم لم يسجل أي قيمة سالبة، مما يدل على أن المستوى العام للأسعار لم تسجل أي انخفاض في أي سنة مقارنة بالسنة التي قبلها.

4.4.2. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

إن أهمية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كهدف من ضمن الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية يعود إلى كونه يعتبر مقياسا للتوازن الخارجي الذي يعتبر جانبا رئيسيا ضمن التوازن الاقتصادي العام للاقتصاد الوطني. حيث أن ميزان المدفوعات الذي يمثل سجلا منتظما للتعاملات التجارية والمالية التي تتم بين المقيمين في الاقتصاد المحلي وغير المقيمين فيه خلال سنة من الزمن، ويعتبر مرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد المحلي مع الاقتصاديات العالمية، ومن ثم فإن السياسة الاقتصادية للدولة لا يكفيتها فقط تحقيق معدلات نمو موجبة وانخفاض في معدل البطالة مع استقرار في المستوى العام للأسعار إذا لم ينتج عن ذلك وجود نوع من التوازن النسبي على الأقل في تعاملاتها مع بقية الاقتصاديات العالمية والذي يعتبر مقياسا حقيقيا لتطور الاقتصاديات خصوصا في ظل عصر العولمة الاقتصادية.

إن دلالة توازن المبادلات التجارية والمالية للدولة لا تكمن فقط فيما توفره من رؤية لحقيقة مستوى مؤشرات التوازن الداخلي في الانعكاس على مستوى علاقتها مع القطاع الخارجي، بل إنها تعكس حقيقة توازن سعر صرف العملة الوطنية واتجاه تطور احتياطاتها المالية، وبالتالي فإنه كما تركز السياسة الاقتصادية على تحقيق التوازن الداخلي فإن التوازن الخارجي يعتبر موضع استهداف رئيسي أيضا لها نظرا لما يمثله من عامل مكمل لتشكيل صورة توازن الاقتصاد ككل.

3. الطريقة والأدوات:

1.3. متغيرات الدراسة : قصد التعرف على العلاقة بين المتغيرات تعتمد هذه الدراسة على البيانات الصادرة من قاعدة بيانات البنك الدولي ممثلة في النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام مقاسا بمعدل نمو إجمالي الإنفاق العام، البطالة مقاسا بمعدل البطالة والتضخم مقاسا بمعدل التضخم، وذلك للفترة 1990-2017.

أ. تحديد النموذج: على أساس ما سبق فانه يمكننا أن نقترح معدل النمو Pib ، معدل التضخم $Tcho$ ومعدل البطالة Inf ، كمؤشرات للاستقرار الاقتصادي الداخلي، وهي تمثل المتغير التابع للنموذج، أما معدل الإنفاق العام Dep يمثل المتغير المستقل في النموذج، وعليه تصبح النماذج المقترحة للتقدير على النحو التالي:

$$Inf_t = \alpha_1 + \beta_1 Dep_t + \varepsilon_t$$

$$Pib_t = \alpha_2 + \beta_2 Dep_t + \varepsilon_t$$

$$Tcho_t = \alpha_3 + \beta_3 Dep_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$\beta_3, \beta_2, \beta_1$ تمثل معاملات بالنسبة لتغيرات الناتجة عن معدل الإنفاق العام؛

$\alpha_3, \alpha_2, \alpha_1$ تمثل الحد الثابت في المعادلات؛

t تمثل الزمن وهو مقاس بالسنوات؛

ε_t يعبر عن الخطأ العشوائي والذي يضم كل الأخطاء المتعلقة بالقياس والمتغيرات التي لم يتم إدراجها في النماذج.

2.3. اختبارات الجذر الوحدوي

تهدف اختبارات جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة. وهي لا تسمح فقط بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرار، ولكن تحدد كذلك نوع الاستقرار، وبالتالي هي تحدد أحسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة (عثماني، هيشر، و بن الضب، 2015، صفحة 63).

رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم في هذه الدراسة على اختبارين وهما: اختبار ديكي- فولر الموسع ((Augmented Dickey-Fuller (ADF)) واختبار فيليب - بيرون (Philips and Perron)، لاختبار فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة.

أ. اختبار ديكي _ فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey-Fuller

يعتمد اختبار ADF في دراسة استقرارية السلسلة Y_t على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى (bourbonnais, 2012, p. 164):

$$\nabla Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(4)$$

$$\nabla Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(5)$$

$$\nabla Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + b t + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(6)$$

- نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz. وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل:

$$H_0 : \lambda = 0 \quad (\phi = 1)$$

$$H_1 : \lambda \neq 0 \quad (\phi \neq 1)$$

ويكون القرار حسب نتائج اختبار (ADF) قبول الفرضية $H_1 : |\phi| < 1$ التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوى المعنوية 5%، 10%، 01%.

ب. اختبار فيليبس وبيرون (Phillips and Perron test (1988):

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالاً، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد Philips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF وADF. ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل (شيخي، 2012، صفحة 212):
تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة؛

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 \quad ، \quad \text{حيث } \hat{\varepsilon}_t \text{ تمثل البواقي؛}$$

تقدير المعامل المصحح $\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}^2$ ، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

حساب إحصائية فيليبس وبيرون: $t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ والذي يساوي (1) في الحالة

التقريبية (asymptotic) - عندما تكون تشويشاً أبيض. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك

كينون MacKinnon.

3.3 اختبار التكامل المشترك: (Co-integration Test)

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، اقترح (Johansen and Juselius) إجراء اختبارين، الأول اختبار الأثر λ_{Trace} لاختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد $\Gamma = q$ ، وتحسب إحصائية هذا الاختبار من العلاقة التالية: (Alkatib & Al-Towaijari, 1999, p. 303)

$$\lambda_{Trace} = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث $\lambda_p, \lambda_{p+1}, \dots, \lambda_r$ هي أصغر قيم المتجهات الذاتية $p-r$. وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر r . أي عدد المتجهات يقل أو يساوي r . الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوى λ_{\max} والتي تحسب إحصائيتها بالعلاقة التالية: $\lambda_{\max}(r; r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$. ويجرى اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود $r+1$ من متجهات التكامل المشترك.

4.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل ويتم التعبير عنه بالعلاقة التالية (Vihesandiran & Vinayagathan, 2015, p. 24):

$$\Delta \ln Z_t = a_0 + \Pi \ln Z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Phi_i^* \Delta \ln Z_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث Z_t هو $(n \times 1)$ شعاع من المتغيرات الداخلية في النموذج، a_0 هو $(n \times 1)$ شعاع من الثوابت Φ^* مصفوفة معالم الأجل القصير ذات بعد $(n \times (k-1))$ ، ε_t شعاع الأخطاء ذات تشويش أبيض بعدها $(n \times 1)$ و Π مصفوفة المعالم ذات بعد $(n \times n)$ حيث $\Pi = -\Phi_1 - \dots - \Phi_{p-1}$ ، إذا كان $\Pi = 0$ يعني ليس هناك تكامل مشترك، إذا كان Π لديها رتبة كاملة K ومن ثم لا يمكن أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ و $\Pi = \alpha\beta'$ حيث α هي معلمة حد تصحيح الخطأ β' شعاع معالم التكامل ذات بعد (1×4) . $Z_t = [Y_t, K_t, L_t, H_t]'$ شعاع المتغيرات الداخلية Z_{t-i} القيم المبطة للمتغيرات.

4. تحليل النتائج:

1.4. نتائج اختبارات الاستقرار: من خلال الملحق رقم (01) تؤكد نتائج اختبارات جذر الوحدة أن كل المتغيرات: Pib ، $Tcho$ ، Inf و Dep غير مستقرة في مستوياتها وهذا باستعمال كل الاختبارات المقترحة معاً لاختبار الاستقرار و عند كل مستويات معنوية من 1% إلى 10%، غير أن استعمال نفس الاختبارات السابقة للفروق الأولى لمتغيرات محل الدراسة: $DPib$ ، $DTcho$ ، $DInf$ و $DDep$ أثبتت أن كل المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، وبالتالي السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$ وعليه فإننا نكون أمام إمكانية حدوث حالة للتكامل المشترك بين المتغيرات السابقة (La Cointegration).

2.4. تحديد درجة الإبطاء المثلى: بعد التأكد من أن جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة أي $I(1)$ نتقل إلى المرحلة الموالية وهي تحديد درجة الإبطاء المناسبة لتقدير النموذج باستخدام معايير المفاضلة، وتكون الدرجة الأفضل هي تلك التي تجمع لنا أكبر عدد من المؤشرات ذات القيم الدنيا وبالنظر إلى الملحق رقم (02) تبين النتائج أن الدرجة المثلى للتقدير هي الدرجة الأولى $Lag=1$.

3.4. نتائج تقدير اختبار جوهانسن: تشير النتائج المبينة في الملحق رقم (03) إلى وجود شعاع واحد للتكامل المشترك، أي أنه لا يمكن رفض الفرضية القائلة بوجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة سواء بالنسبة لاختبار الأثر λ trace و اختبار الأثر الأعظمي λ maximum، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات قيد الدراسة،

وبناء على ذلك يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يعكس العلاقة في المدى القصير-أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد.

4.4. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ: بعدما تأكدنا من حالة التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة و وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك يكون من الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) و الذي يعبر عن علاقة التوازن الحقيقية على الأمد البعيد بين المتغيرات و هذا حسب (Johansen et Juselius (1990) ونتيجة تقدير نموذج (VECM) على النحو التالي:

أ. تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ VECM مع معدل التضخم كمتغير مستهدف

$$D(INF) = - 0.00381119666009 (TCHO(-1) + 478.25116652PIB(-1) + 93.9285863114INF(-1) + 147.874059429DEP(-1) - 2959.79643442) - 0.462915075064D(TCHO(-1)) + 0.802542625526D(PIB(-1)) - 0.216364565033D(INF(-1)) - 0.112931499531D(DEP(-1)) - 0.928045666211$$

من خلال المعادلة وبناء على نتائج الجدول رقم (01) من الملحق رقم (04) نجد أن حد معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة و تعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، أي أن معامل التكامل المشترك مقبول إحصائيا لان إشارته سالبة (-0.0038) وهي توافق الطرح النظري، وهذا يعتبر شرط أساسي لقبول العلاقة (VECM)

ب. تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ VECM مع معدل النمو الاقتصادي كمتغير مستهدف

$$D(PIB) = - 0.00119767210959 (TCHO(-1) + 478.25116652PIB(-1) + 93.9285863114INF(-1) + 147.874059429DEP(-1) - 2959.79643442) - 0.148080726031D(TCHO(-1)) - 0.0937585881922D(PIB(-1)) + 0.0753643271619D(INF(-1)) + 0.14637746779D(DEP(-1)) + 0.074868073952$$

من خلال المعادلة وبناء على نتائج الجدول رقم (01) من الملحق رقم (04) نجد أن حد معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة و تعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات. أي أن معامل التكامل المشترك مقبول إحصائيا لان إشارته سالبة (-0.0011) وهي توافق الطرح النظري، وهذا يعتبر شرط أساسي لقبول العلاقة (VECM).

ت. تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ VECM مع معدل البطالة كمتغير مستهدف

$$D(TCHO) = - 0.00242191905451 (TCHO(-1) + 478.25116652PIB(-1) + 93.9285863114INF(-1) + 147.874059429DEP(-1) - 2959.79643442) + 0.0327457320901D(TCHO(-1)) + 0.467293591798D(PIB(-1)) + 0.135067559329D(INF(-1)) - 0.089405006435D(DEP(-1)) - 0.321290000754$$

من خلال المعادلة وبناء على نتائج الجدول رقم (01) من الملحق رقم (04) نجد أن حد معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة و تعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى

بين المتغيرات، ومنه فإن معامل التكامل المشترك مقبول إحصائياً لان إشارته سالبة (-0.0024) وهي توافق الطرح النظري، وهذا يعتبر شرط أساسي لقبول العلاقة (VECM).

5.4. دراسة معنوية نموذج VECM:

أ. استقرارية النموذج: بالاعتماد على الشكل رقم (05) في الملحق رقم (04) والمتضمن لمقلوب قيم جذور كثير الحدود يتضح بان كل الجذور ذات قيم أكبر من الواحد مما يدل على استقرار النموذج المدروس.

ب. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: بناء على الشكل رقم (02) في الملحق رقم (04) يظهر أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث $\chi^2_{0.05}(8) = 15.50 < JB = 10.98$ إلى جانب قيمة الاحتمال الموافق لإحصائية JB أكبر من مستوى الدلالة 5%.

ت. اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء مضاعف لاغرانج (LM): من خلال نتائج الجدول رقم (03) من الملحق (04) يمكن قبول الفرضية الصفرية التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي حيث $\chi^2_{0.05} 16 = 26.29 < LM = 9.41$ إلى جانب قيمة الاحتمال الموافق لإحصائية LM أكبر من مستوى الدلالة 5%.

ث. اختبار عدم ثبات التباين: يظهر من خلال نتائج الجدول رقم (04) من الملحق (04) تباين حد الخطأ ثابت حسب جميع الاختبارات الإحصائية، حيث أن القيمة الاحتمالية الموافقة للإحصائية المحسوبة للاختبار أكبر من مستوى الدلالة 5% وعليه نقبل فرضية عدم التباين التي تنص على ثبات التباين أو عدم اختلاف التباين.

5. الخاتمة:

من خلال تحليلنا لآثار سياسة الإنفاق العمومي على أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلصنا إلى النتائج التالية:

- معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة بالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية، وذلك راجع إلى عدم وجود آليات تسمح بالتقييم المستمر لهذه البرامج من حيث قياس فعاليتها وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- أما فيما يخص معدلات البطالة فالجزائر شهدت عدة تحولات بدءاً من سنة 1990، ويعود ذلك إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لعلاج الاختلالات الاقتصادية، ومع ارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2000 شهدت معدلات البطالة تحسناً ملحوظاً، أي أن الجزائر تمكنت من تخفيض معدلات البطالة إلى الثلث تقريباً، لكن ما يعاب على مناصب الشغل المستحدثة كون جزء منها يتصف بكونه مؤقت أو ظرفي؛
- أما معدلات التضخم فقد تميزت بالتذبذب نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة وعدم التحكم في الكتلة النقدية المطروحة في الاقتصاد الوطني،
- شهد نمو النفقات العامة في الجزائر ارتفاعاً بوتيرة متباطئة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، أما بداية من سنة 2000 والتي تزامنت مع انتعاش أسعار النفط، حيث شهدت الجزائر توسعاً كبيراً في النفقات العامة، وذلك يعود

إلى تطبيق البرامج التنموية التي رصدت لها مبالغ ضخمة ومن بين أهم البرامج نجد: برنامج الانتعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو.

وفيما يخص الجانب التطبيقي فقد توصلت الدراسة إلى:

- بينت اختبارات الإستقرارية لكل من ADF و PP على عدم استقرارية جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة في المستوى الأصلي، واستقراريتها في الفروقات الأولى.

- توصلت الدراسة التي ركزت على تأثير الإنفاقات العامة المتمثلة بمعدل الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي (معدل النمو الاقتصادي؛ معدل البطالة؛ معدل التضخم) خلال الفترة (1990-2017) إلى وجود علاقة توازنية في الأمد البعيد حسب جوهانسن، وقد تم الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة في المدى القصير.

-التوصيات:

*توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات الأكثر كفاءة والتي بدورها قادرة على خلق فرص العمل مثل (قطاع الزراعة، قطاع الصناعة..).

*ضرورة إصلاح السياسة المالية وإيجاد التوازن بين ترشيد النفقات العامة وتنويع الإيرادات غير النفطية وهذا بعيدا عن النفط، وكذلك تنويع الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية الكلية بما يتماشى مع الاحتياجات الوطنية مثل التشغيل والاستقرار ميزان المدفوعات.

6. قائمة المراجع:

1. الهادي عثمان، أحمد التجاني هشير، و عبد الله بن الضب. (2015). اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1974-2012)). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، 02 (02)، الصفحات 61-74.
2. جدي العربي، و محي الدين بوري. (2017). المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات دراسة قياسية للفترة (1990-2013). مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، 02 (02)، الصفحات 202-223.
3. خالد الخطيب، و أحمد شامية. (2008). أسس المالية العامة. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
4. خلف حسن فليح. (2008). المالية العامة. الاردن: عالم الكتب الحديث.
5. طارق رقاب. (2018). تأثير التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990 إلى 2015)، (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدينة : جامعة يحي فارس .
6. عباس محمد محرز. (2003). اقتصاديات المالية العامة . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
7. عبد الحميد عبد المطلب. (2010). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات . الإسكندرية: الدار الجامعية.
8. عبد القادر روشو، و محمد راتول. (2017). أثر الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، الواحد والعشرون ، الصفحات 97-116.

9. عبد المجيد قدي. (2003). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. كريم بودخدخ. (2015). ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تخفيف الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03 دالي ابراهيم .
11. محمد بن عزة. (2015). ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان : جامعة أبي بكر بلقايد.
12. محمد شيخي. (2012). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات . عمان - الاردن - : دار الحامد.
13. محمد عوامر. (2019). دور صدمات السياسة المالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980 - 2017)، (أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خميس مليانة: جامعة الجليلي بونعامة.
14. محمود حسين الوادي. (2015). مبادئ المالية العامة . عمان: دار المسيرة.
15. مسعود ميهوب. (2017). دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990 - 2015)، (أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
16. مصطفى خربوش. (2015). العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، 04 (07)، الصفحات 147 - 156.
17. نورالدين بوالكور. (2016). تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970 - 2015). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، الصفحات 43 - 59.
18. وليد عبد الحميد. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. بيروت - لبنان -: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- المراجع الأجنبية:

19. Alkatib, A. M., & Al-Towajari, H. A. (1999). **Cointegration, error correction and the demand for money in Saudi Arabia**. *Economia Internazionale/ International Economics* , 52 (03), pp. 299- 308.
20. bourbonnais, R. (2012). **Exercices pédagogiques d'économétrie**. (Vol. 2éme). paris: économica.
21. ETHAN, I., Enrique, M. G., & Carlos, V. A. (2013). "How big (small?) Are fiscal multipliers?". *Journal of Monetary Economic* , 60 (02).
22. Magda, K. (2000). « **Demand-Side Stabilization Policies: What Is the Evidence of Their Potential?** ». *International Monetary Fund* (97).
23. Vihasandiran, S., & Vinayagathan, T. (2015). **Dynamic relationship between human capital and economic growth in Sri Lanka: A co-integration analysis**. *Asian Online Journal* , 2 (2), pp. 20- 29.

7. الملاحق:

الملحق (01): نتائج اختبارات الاستقرارية

النماذج المتغيرات	(ADF)			(PP)		
	None	Constant	Constant & Trend	None	Constant	Constant & Trend
معدل النمو الاقتصادي Pib	8640-0. 0.3320 (-1.9544)	-3.2653*** 0.0269 (-2.9762)	.29303- 0.0888 (-3.5875)	-1.3924 0.1485 (-1.9538)	-3.1559 0.0342 (-2.9762)	-3.2008 0.1053 (-3.5875)

الفرق الأول لمعدل النمو الاقتصادي D(Pib)	-8.5227*** 0.0000 (-1.9544)	-8.3858*** 0.0000 (-2.9810)	-8.4683*** 0.0000 (-3.5950)	-9.8157*** 0.0000 (-1.9544)	.9413***- 0.0000 (-2.9810)	***3044.22- 0.0000 (-3.5950)
معدل الانفاق العام Dep	-1.8421 0.0631 (-1.9538)	-2.8563 0.0639 (-2.9762)	-2.8154 0.2041 (-3.5875)	-1.6480 0.0929 (-1.9538)	-2.7159 0.0842 (-2.9762)	-2.7295 0.2335 (-3.5875)
الفرق الأول لمعدل الانفاق العام D(Dep)	-7.2504*** 0.0000 (-1.9544)	-7.1252*** 0.0000 (-2.9810)	***7499-5. 50.000 (-3.6032)	-7.9360*** 0.0000 (-1.9544)	-7.91003*** (0.0000 (-2.9810)	-21.0847*** 0.0000 (-3.5950)
معدل التضخم Inf	-1.3653 0.1555 (-1.9538)	-1.4866 0.5249 (-2.9762)	-1.7749 (0.6887) (-3.5875)	-1.3493 0.1600 (-0.9538)	-1.4801 0.5281 (-2.9762)	-1.8732 (0.6403) (-3.5875)
الفرق الأول لمعدل التضخم D(Inf)	-5.2830*** 0.0000 (-1.9544)	-5.2856*** 0.0002 (-2.9810)	-5.3192*** 0.0011 (-3.5950)	-5.3464*** 0.0000 (-1.9544)	-5.3860*** 0.0002 (-2.9810)	-5.8632*** 0.0003 (-3.5950)
معدل البطالة Tcho	-0.7726 0.3720 (-1.9553)	-0.4894 0.8787 (-2.9762)	-2.3217 0.4090 (-3.5875)	-0.7486 0.3826 (-1.9538)	-0.7193 0.8253 (-2.9762)	-2.3597 0.3905 (-3.5875)
الفرق الأول لمعدل البطالة D(Tcho)	-3.5814*** 0.0009 (-1.9544)	-3.5575*** 0.0142 (-2.9810)	-3.4879*** 0.0618 (-3.5950)	-3.5814*** 0.0009 (-1.9544)	-3.5575*** 0.0142 (-2.9810)	-3.4879*** 0.0618 (-3.5950)
() : قيم الاختبارات الجدولية عند مستوى معنوية 5% *** : قبول الفرضية القائلة بعدم وجود جذر أحادي عند مستويات المعنوية 10%، 5%، 1%						

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام Eviews 9.

الملحق (03) : نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 01/16/20 Time: 07:31
 Sample (adjusted): 1994 2017
 Included observations: 24 after adjustments
 Trend assumption: No deterministic trend
 Series: DEP INF PIB TCHO
 Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.720033	53.59158	40.17493	0.0013
At most 1	0.531303	23.03760	24.27596	0.0710
At most 2	0.150532	4.850416	12.32090	0.5886
At most 3	0.038207	0.934938	4.129906	0.3863

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام Eviews 9

الملحق (02) : نتائج اختبار درجة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: DEP INF PIB TCHO
 Exogenous variables: C
 Date: 01/16/20 Time: 07:30
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-270.9159	NA	104646.4	22.90966	23.10600	22.96175
1	-201.0955	110.5489*	1209.401*	18.42463	19.40634*	18.68508*
2	-187.1985	17.37127	1639.585	18.59988	20.36696	19.06868
3	-171.4463	14.43950	2410.954	18.62053	21.17298	19.29769
4	-146.2459	14.70026	2714.321	17.85382*	21.19164	18.73935

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام Eviews 9

الملحق (04): نتائج استقرارية النموذج

الجدول (01) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates				
Date: 01/16/20 Time: 08:08				
Sample (adjusted): 1992 2017				
Included observations: 26 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
Cointegrating Eq:		CointEq1		
TCHO(-1)		1.000000		
PIB(-1)		478.2512 (69.4549) [6.88578]		
INF(-1)		93.92859 (13.2101) [7.11036]		
DEP(-1)		147.8741 (25.4937) [5.80042]		
C		-2959.796		
Error Correction:	D(TCHO)	D(PIB)	D(INF)	D(DEP)
CointEq1	-0.002422 (0.00057) [-4.23686]	-0.001198 (0.00075) [-1.59547]	-0.003811 (0.00185) [-2.30065]	-0.002727 (0.00119) [-2.29509]
D(TCHO(-1))	0.032745 (0.19297) [0.16969]	-0.148081 (0.25342) [-0.58434]	-0.462915 (0.55924) [-0.82776]	-0.279371 (0.40109) [-0.69653]
D(PIB(-1))	0.467294 (0.31622) [1.47774]	-0.093759 (0.41527) [-0.22578]	0.802543 (0.91641) [0.87575]	0.011231 (0.65726) [0.01709]
D(INF(-1))	0.135068 (0.06358) [2.12447]	0.075364 (0.08349) [0.90267]	0.216365 (0.18424) [1.17433]	0.065278 (0.13214) [0.49400]
D(DEP(-1))	-0.089405 (0.08192) [-1.09138]	0.146377 (0.10758) [1.36067]	0.112931 (0.23740) [0.47570]	-0.047347 (0.17027) [-0.27807]
C	-0.321290 (0.30868) [-1.04086]	0.074868 (0.40538) [0.18470]	-0.928046 (0.89454) [-1.03745]	0.140674 (0.64158) [0.21926]
R-squared	0.684076	0.397810	0.390309	0.570192
Adj. R-squared	0.605095	0.247262	0.237886	0.462740
Sum sq. resid	45.05429	77.69736	378.3786	194.6363
S.E. equation	1.500905	1.971007	4.349590	3.119586
F-statistic	8.661287	2.642417	2.560695	5.306475
Log likelihood	-44.03943	-51.12382	-71.70378	-63.05187
Akaike AIC	3.849187	4.394140	5.977214	5.312452
Schwarz SC	4.139517	4.684470	6.267544	5.602782
Mean dependent	-0.330923	0.107692	-0.780587	0.212413

الجدول (03) :

نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

Lags	LM-Stat	Prob
1	9.436984	0.8943
2	16.15650	0.4421

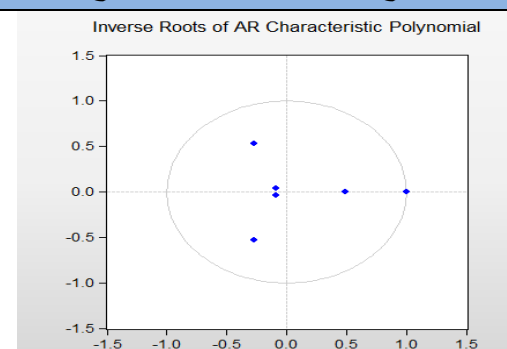
Probs from chi-square with 16 df.

الجدول رقم (02): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	4.261377	2	0.1188
2	0.097738	2	0.9523
3	0.543726	2	0.7620
4	6.081650	2	0.0478
Joint	10.98449	8	0.2026

الجدول (05) :

نتائج اختبار استقرارية النموذج



الجدول (04) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms
Date: 01/16/20 Time: 07:35
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
105.1665	100	0.3423

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام 9 Eviews.